

مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (ش.م.ك.ع)

تقرير الاستدامة السنوي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024



جدول المحتويات

صفحة [3]
صفحة [4]

صفحة [11]

صفحة [17]
صفحة [28]
صفحة [31]

1. رسالة الرئيس التنفيذي
2. مقدمة

نبذة عن التقرير
نبذة عن الشركة
الرؤية والرسالة
الكفاءة السلوكية

لمحة عن الأداء المالي
3. استراتيجية الاستدامة والحكمة

الإشراف البيئي، المرونة الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية
هيكل حوكمة الاستدامة
إطار عمل الاستدامة
تقييم الأهمية النسبية
إشراك أصحاب المصلحة
إشراف مجلس الإدارة

4. الحوكمة المسؤولة
5. المسؤولية البيئية
6. المسؤولية الاجتماعية

يسعدني أن أقدم لكم تقرير المجموعة عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لعام 2024، يأتي هذا التقرير الموجز ليخلص إنجازاتنا في تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة وترسيخ المسؤولية المجتمعية، مع تسليط الضوء على التطورات الرئيسية في استراتيجيةتنا المؤسسية الشاملة للاستدامة حيث يعكس التقرير التزامنا الثابت بالشفافية والذي نستعرض من خلاله المحطات البارزة في رحلتنا نحو النمو المستدام، والابتكار في مجال المسؤولية البيئية، وتعظيم الأثر الاجتماعي الإيجابي. كما يبرز التقرير التكامل بين استراتيجية أعمالنا ورؤيتنا للاستدامة التي تضع الإنسان والبيئة في صلب أولوياتنا.

خلال السنة المالية 2024، وكخطوة متقدمة في مسیرنا نحو الاستدامة، عززنا إطار عملنا من خلال الالتزام الصارم بمعايير الحوكمة والالتزام الأخلاقيات، ضمناً لتوجيه عملياتنا وتعاملنا مع أصحاب المصلحة. وقد شهد هذا العام تعزيز هيكل الحوكمة لدينا لتعزيز المساءلة والشفافية، مما عزز ثقة الأطراف المعنية ورسّخ مكانتنا كشركة رائدة في معظم قطاعات الأعمال المختلفة التي تمارسها المجموعة.

إننا ندرك أهمية الدور الذي نؤديه في تفعيل الاستدامة البيئية، لذلك نلتزم بتنفيذ أفضل الممارسات المستدامة في الأعمال والتأكد على الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. كما ندرك أهمية دورنا المجتمعي ونؤكد على أن موظفينا هم أعظم أصولنا، وأنه يقع على عاتقنا مسؤولية توفير بيئة عمل آمنة وإيجابية حيث يمكنهم مواصلة نموهم وازدهارهم. كما ندرك أهمية المجتمعات المحلية والإقليمية في نجاح أعمالنا، ونفتخر بالمساهمة في تنفيذ أعمال مستدامة وتقديم قيمة لمساهمينا ومستثمرينا حيث نواصل العمل بثبات على بناء أساس قوي للاستدامة ونطمح لتحقيق خطوات متسلقة في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام،

أحمد حسن

الرئيس التنفيذي للمجموعة

نبذة عن التقرير

تم إعداد هذا التقرير بما يتواءل مع المعايير الأساسية لمتطلبات إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال بدولة الكويت والتوجيهات الرئيسية التي تم إصدارها من قبل شركة بورصة الكويت (سوق الأوراق المالية) والمبادرة العالمية للتقارير (GRI). كما يتماشى التقرير كذلك مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للمجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، ويغطي الأنشطة التي تم تنفيذها خلال السنة المالية التي تبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر 2024 ليتضمن ممارسات الشركة في مجالات الحوكمة والبيئة والمجتمع.

تبني مجموعة الصناعات الوطنية القابضة ممارسات أعمال أخلاقية ومستدامة والتي تعكس التزام الشركة في السعي المستمر نحو الشفافية من خلال التواصل ومشاركة المعلومات بشكل دوري مع الجهات المعنية. تماشياً مع ذلك تم إعداد هذا التقرير والذي يوضح عن معلومات حول أداء الشركة فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.



الأطر المرجعية

عن الشركة

تأسست مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (ش.م.ك.ع) سنة 1961 كشركة مساهمة كويتية وذلك بموجب قانون الشركات التجارية في دولة الكويت، وقد تم تغيير كيانها القانوني في إبريل 2003 إلى شركة قابضة. يتم تداول أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

فيما يلي الأغراض الرئيسية للشركة:



- تملك حصص أو أسهم في شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات وإقراضها وإدارتها وكفالتها لدى الغير.
- اقراض الشركات التي تملك فيها 20 % من رأس المال أو أكثر للشركة المقترضة وكفالة هذه الشركات لدى الغير.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع، أو علامات تجارية صناعية، أو رسوم امتياز، أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات الالزمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ استثمارية وعقارية تدار من قبل شركات متخصصة.

يقع المقر المسجل للشركة الأم في ص.ب 417 - الصفا 13005 - دولة الكويت.

الرؤية والمهمة والرسالة



الشركة تستثمر في الأمد الطويل
وليس الربحية قصيرة الأجل.



التمكن من المشاركة في المشاريع
الإقليمية الكبرى ومشاريع
الشخصية من خلال قوة أصول
الشركة.



أن تساهم الشركة في نمو الكويت
وتقدم الشعب الكويتي.



التركيز على العملاء والمجتمع
في كل خطوة، تضع الشركة احتياجات شركاء
الشركة وحملة الأسهم والعملاء في المقام الأول.
حيث تكون الأولوية لاحتياجات المجتمع والبيئة.



الابتكار
تحرص الشركة على الابتكار
والمرنة في تنفيذ الأعمال، كما
تحرص على التطوير باستمرار
لتنفيذ المشاريع ذات مستوى
عال من الجودة والقيمة الأفضل.

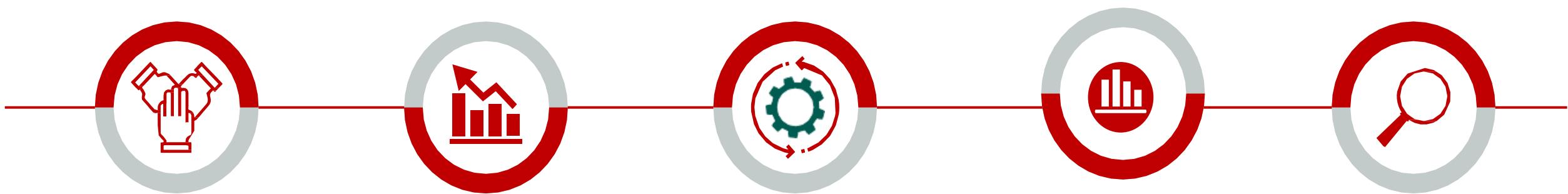


المنهجية
يجمع صنع قرارات الشركة بين
المعرفة المحلية بالعملاء
والأسواق مع اتباع ثهج
تصميمية من الطراز العالمي.



كفاءة الموظفين
تزويد الموظفين بما
يحتاجونه من التدريب
والتنمية بما يعلم على رفع
مستوى وكفاءة الموظفين.

الكفاءة السلوكية



التعاون

الاستثمار المستدام

المبادرة بالتغيير

التفكير الناقد

الاهتمام بالتفاصيل

مقدمة



التخطيط الاستراتيجي

الإدارة لتحقيق النتائج

القيادة

إحداث التأثير

التفكير الريادي

7

نظرة عن أعمال الشركة

تمتلك الشركة حالياً الأسماء الرئيسية في مختلف الشركات المزدهرة في الاستثمار المالي وقطاعات الاستثمار الصناعي إقليمياً ودولياً.

لدى الشركة العديد من الاستثمارات الضخمة في السعودية والإمارات، في سنغافورة والمملكة المتحدة وأمريكا اللاتينية.

يوضح الرسم استثمارات الشركة من خلال الشركات التابعة والزميلة والأخرى:



لمحة عن الأداء المالي

البيان	كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2024
صافي الربح والخسارة	24,876,000	58,965,000
ربحية (خسارة السهم) الأساسية والمخففة	فلس 10.5	فلس 24.9
الموجودات المتداولة	466,950,000	502,752,000
إجمالي الموجودات	1,501,274,000	1,599,215,000
المطلوبات المتداولة	393,836,000	475,387,000
إجمالي المطلوبات	835,989,000	861,092,000
إجمالي حقوق المساهمين	498,902,000	550,910,000
إجمالي الإيرادات التشغيلية	267,229,000	318,915,000
صافي الربح التشغيلي	89,368,000	127,361,000



ارتفاع صافي الربح التشغيلي بنسبة 43%.
 ارتفعت ربحية السهم الأساسية والمخففة بمعدل 137%.



- ارتفاع أرباح الشركة بمعدل 137%.
- ارتفعت إجمالي الأصول بمعدل 7%.

خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2024

الهيكل والنموذج المؤسسي

يُمثل رأس المال البشري في الشركة العنصر الأكثر حيوية، حيث يتجلّى في كفاءات الموظفين وخبراتهم المتراكمة، مدعومةً برغبتهم الدائمة في الابتكار والتطوير الذاتي. كما يبرز هذا الرأس المال من خلال التزام الموظفين بتحسين العمليات والمنتجات والخدمات وفق أعلى معايير المسؤولية والأخلاقيات المهنية، معتمدين في ذلك على كفاءاتهم القيادية والإدارية وقدراتهم على العمل التعاوني.

وقد أسهمت برامج التدريب المتخصصة واعتماد فلسفة التطوير المستمر كاستراتيجية مؤسسية في تعزيز هذا الرأس المال ورفع قيمته التنافسية.

يتمحور هذا الجانب حول السمعة التجارية المتميزة التي تتمتع بها الشركة، مدعومةً برأس مال معرفي وتقني متتطور. كما يشمل المقدرة على ابتكار حلول تقنية وتنفيذ استراتيجيات ذكية تهدف إلى الحفاظ على القيمة التشغيلية وخلق فرص نمو مستدامة.



القوى
العاملة



المعرفة



يُمثل رأس المال المالي العصب الرئيسي للعمليات التشغيلية والاستثمارية في الشركة، حيث يشمل كافة الموارد المالية السائلة والمخصصة لتمويل الأنشطة التجارية، وتطوير المشاريع، وضمان استمرارية الأعمال.

تشكل الأصول الملموسة أساسيات رأس المال الملموس وهي تتالف على سبيل المثال من المعدات والمرافق والمعدات التي توفرها الشركة لممارسة الأعمال الخاصة بها.

تتألف بشكل أساسي من علاقات أخلاقية وشفافية مع المساهمين والمستثمرين وال媧وردين والهيئات التنظيمية والمجتمع ومهارة مشاركة القيمة مع أصحاب المصلحة لتحسين العمليات وخلق القيمة.

تدرك مجموعة الصناعات الوطنية القابضة دورها الأساسي في تحقيق النجاح على المدى الطويل والالتزام بتقديم قيمة لأصحاب المصلحة. يعد إطار عمل استراتيجية الاستدامة والحكومة لدى الشركة قاعدة أساسية لنموذج العمل والممارسات المتبعة، مما يعكس إيمان الشركة في تقديم ممارسات مسؤولة وأخلاقية ضمن استراتيجيات الاستدامة يمكن من الالتزام بالاعتبارات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. تسعى الشركة لدمج الممارسات المستدامة في عملياتها من خلال التقييم المستمر والتعامل مع تأثير أنشطتها. تتضمن استراتيجية الاستدامة والحكومة على الركائز الأساسية التالية:

الإشراف البيئي:

- ترشيد استهلاك الطاقة عبر تبني تقنيات وحلول ذكية تعزز الكفاءة.
 - إدارة المخلفات بشكل مستدام وفق معايير الاستدامة، بهدف تقليل بصمة البيئة.
 - دعم المبادرات الخضراء والشراكات الاستراتيجية التي تساهم في حماية النظم البيئية.
- كما توالي المجموعة أولوية قصوى لدمج المعايير البيئية في سلسلة القيمة، انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة.

المرونة الاقتصادية

- الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- التعاون مع الموردين والشركاء المهتمين بالاستدامة.
- تقديم حلول استثمارية مبتكرة تساعد في الاستقرار الاقتصادي.

المسؤولية الاجتماعية:

- أولاً: تنمية رأس المال البشري:
- تعزيز بيئة عمل داعمة تقدر التنوع وتتضمن الرفاهية الوظيفية.
 - تطوير برامج متكاملة لصقل المهارات وتحفيز الإبداع.

ثانياً: المشاركة المجتمعية الفاعلة:

- دعم المبادرات التنموية المستدامة ذات الأثر الاجتماعي الملحوظ.
- تبني مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي تعزز التنمية المحلية.

ثالثاً: النزاهة التشغيلية:

- ضمان أعلى معايير العدالة والأخلاقيات المهنية في كافة الممارسات.
- الالتزام بمبادئ الحكومة الرشيدة لتعظيم القيمة المضافة لأصحاب المصلحة.



هيكل حوكمة الاستدامة:

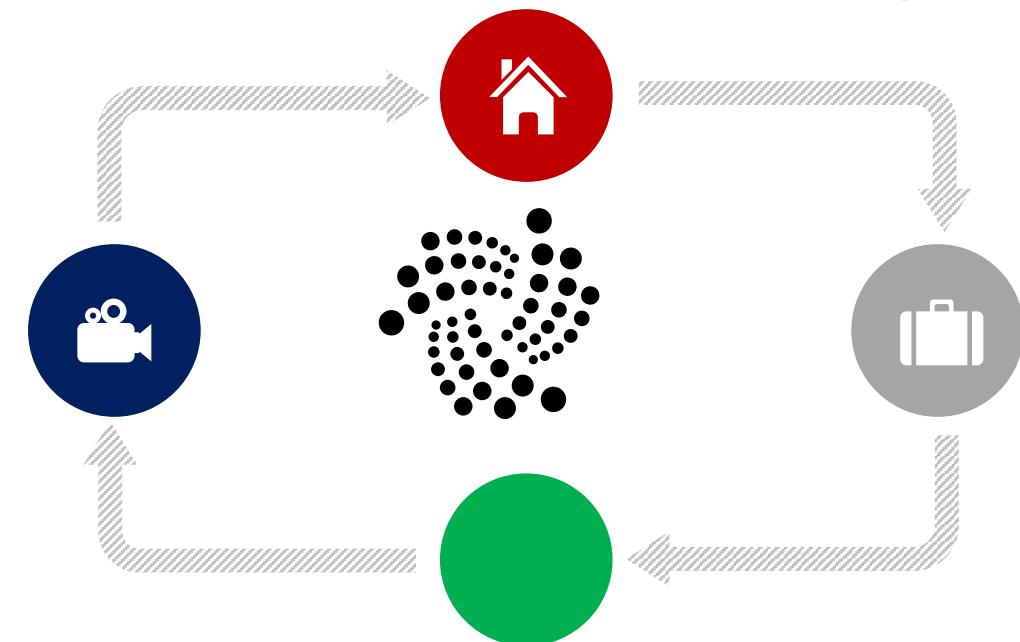
إطار عمل الشركة في حوكمة الاستدامة مُصمم لضمان الإشراف الفعال، الشفافية والمساءلة في تنفيذ استراتيجية الشركة. تشمل المكونات الرئيسية لهيكل الحوكمة ما يلي:

مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة برسم وتوجيه استراتيجية الاستدامة لضمان انسجامها مع رؤية الشركة طويلة المدى، مع التركيز على المتابعة الدقيقة وتقدير الأداء لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية.

الإدارة التنفيذية:

تبني الإدارة التنفيذية استراتيجية متكاملة لدمج الاستدامة في عمليات الشركة، حيث تقود عملية تحويل المبادئ البيئية والاجتماعية إلى ممارسات عملية. تعمل على وضع أهداف استدامة واضحة، مع تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذها بكفاءة. تتلزم القيادة ببناء شراكات استراتيجية مع الجهات المعنية لتعزيز الأثر الإيجابي، مع التركيز على الشفافية في الإفصاح عن النتائج.



الإفصاح والشفافية:

تلزم الشركة بإعداد التقارير المطلوبة بشفافية بما يتماشى مع معايير إعداد التقارير الدولية، والتأكد من تزويد أصحاب المصلحة برؤية شاملة حول مستوى الأداء والتحديات التي تواجه الشركة.

إشراك أصحاب المصلحة:
التواصل والتعاون المنتظم مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين، المساهمين والمستثمرين، لدمج الرؤى المتعددة في عملية اتخاذ القرار.

إطار عمل الاستدامة:

تبني الشركة إطار متكامل عن الاستدامة بما يضمن الشفافية والتواافق مع أهدافها وتعتمد الشركة على عدد من الأطر المحددة الواردة أدناه والتي توضح المعايير التي يتعين الاعتيار بها. فيما يلي نبذة عن هذه الأطر:



شركة بورصة الكويت تتولى مسؤولية إدارة عمليات سوق الأوراق المالية في الكويت. تسهم بورصة الكويت في الدفع قدماً بمسيرة التواصل والنمو والابتكار في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن تقديم الدعم لهيئة أسواق المال حيث قامت الشركة بإنشاء المبادئ التوجيهية لإعداد تقرير الاستدامة.



المبادرة العالمية للتقارير هي إطار معروف على نطاق واسع لإعداد تقارير الاستدامة التي تساعد المؤسسات على الكشف عن تأثيراتها الاقتصادية والبيئية والأثر الاجتماعي بشفافية لأصحاب المصلحة.

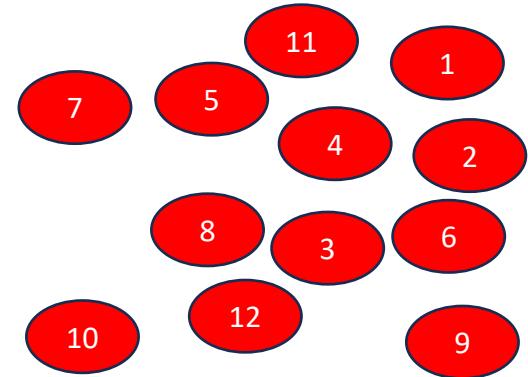


أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تتضمن الإفصاحات حول الجهود المتعلقة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من حيث مواجهة التحديات العالمية مثل الفقر، عدم المساواة وتغيير المناخ. تُمكن هذه الإفصاحات أصحاب المصلحة من تقييم ممارسات الاستدامة الخاصة بالمؤسسة ومساهمتها في الرفاهية الاجتماعية والبيئية.

تقييم الأهمية النسبية:

من الضروري مراقبة المسائل الحالية والمستقبلية، مما يتضمن تحليل مخاوف أصحاب المصلحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تحافظ الشركة على التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة، سواء كانوا مرتبطين مباشرةً أو غير مباشرةً بعملياتها.

كما تقوم الشركة بتحديد أهدافها من خلال تقييم المسائل الموضوعية باستمرار باستخدام البيانات من المصادر الداخلية والخارجية، مع التفاعل مع شركة متنوعة من أصحاب المصلحة. يوضح الشكل تقييم الأهمية النسبية للشركة وذلك كما يلي:



- .1. الاستقرار المالي – ضمان استمرارية الأعمال.
- .2. الحوكمة وإدارة المخاطر – ضمان النزاهة والاستدامة المؤسسية.
- .3. الاستثمارات المستدامة – تحفيز النمو طويل الأجل.
- .4. الصحة والسلامة المهنية – حماية القوى العاملة.
- .5. التنوع والاندماج – تعزيز الإبداع والتميز.
- .6. مكافحة الفساد – حماية السمعة وتعزيز المصداقية.
- .7. الحفاظ على البيئة – الالتزام بالمسؤولية البيئية.
- .8. التوظيف الفعال – جذب الموهوبين الاستراتيجية.
- .9. الاحتفاظ بالكفاءات – ضمان الاستمرارية التنظيمية.
- .10. التدريب والتطوير – الاستثمار في رأس المال البشري.
- .11. المسؤولية الاجتماعية – تعزيز الشراكة المجتمعية.
- .12. زيادة العمالة الوطنية – دعم الاقتصاد المحلي.

أولوية عالية أولوية متوسطة أولوية منخفضة

تأثير الأعمال

إشراك أصحاب المصلحة:

تدرك مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أهمية إشراك أصحاب المصلحة وتأكد من التحسين المستمر لعلاقتها مع أصحاب المصلحة وتدرك أنها ضرورية للنجاح وذلك من خلال التنسيق والمشاركة الوثيقة للعمل بشكل مستدام والعمل على تلبية توقعات أصحاب المصالح لدى الشركة، يمكن إيجاز أصحاب المصلحة لدى الشركة والمشاركة معهم كما يلي:

المجتمع المحلي

- مبادرات المسؤولية الاجتماعية
- التعاون مع جمعيات النفع العام



المساهمين

- الجمعيات العمومية
- إشعارات أخبار الشركة
- إدارة شؤون المستثمرين



الموظفين

- الشبكة الداخلية



الموردين

- الفعاليات
- الاتصالات الداخلية



الجهات الرقابية

- الإفصاحات
- الإعلانات المنتظمة



المجتمع

- المبادرات المنتظمة
- التبرعات والأنشطة
- التروعوية



ال التواصل مع أصحاب المصلحة



إشراك مجلس الإدارة:

يُدرك مجلس إدارة الشركة الأهمية المحورية للمسؤولية المجتمعية في بناء مستقبل مستدام، حيث تعد ركناً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار لأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة. ويمثل هذا الالتزام جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الشركة الشاملة للتنمية المستدامة.



محاور الالتزام الأساسية:

الاستدامة البيئية: تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وبناء الوعي البيئي.



التنمية المجتمعية: دعم مبادرات الرفاه الاجتماعي ذات الأثر المستدام.

الحكومة المؤسسية: تطبيق أعلى معايير الشفافية والمساءلة.

إشراك أصحاب المصلحة: ضمان شمولية التواصل ووضوح الإفصاح.

يعمل المجلس على ترسیخ هذه المبادئ عبر سياسات وإجراءات عملية، سعياً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي.

قواعد الحكومة:

تبرز أهمية وضع قواعد للحكومة في الشركة وتطبيقها وممارستها بصورة رشيدة فيما يلي:

1. تعزيز الكفاءة الإدارية للشركة

إن قواعد الحكومة تحت على إتباع النهج الصحيح في إدارة الشركة، وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات في شأن الأساليب الإدارية الحديثة، مما يساهم في نمو الشركة وزيادة ربحها، والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، حيث أن ممارسات الحكومة الرشيدة تكفل أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة وفريق مدیرین من ذوي الخبرة والكفاءات الفنية العالية، بالإضافة إلى اللجان المتخصصة والمنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تعمل على ضمان سير العمل وفق سياسة الشركة وتماشيا مع أهداف المساهمين.

2. تعزيز الإجراءات الرقابية وإجراءات التدقيق

إن الممارسة الجيدة لقواعد الحكومة تتطلب ضبط ممارسات وسلوكيات القائمين على الشركة، وأن تقوم الشركة بالالتزام بالالتزام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، وكذلك اتباع السياسات ونظم العمل الداخلية لدى الشركة، وبالتالي إتاحة المجال لقيام الشركة بالرقابة الذاتية على أنشطتها، مما يساهم في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.

3. دعم الدور الاجتماعي للشركة

إن قواعد الحكومة تشجع الشركة على القيام بدور اجتماعي أكثر فاعلية، حيث أنها تجعل الشركة تقوم بتوسيع نطاق أنشطتها لتشمل أنشطة أخرى إلى جانب أنشطتها الأساسية أو الرئيسية، ومثال ذلك تنفيذ المبادرات التي تعود بالنفع على الشركة والمجتمع والبيئة والاقتصاد،أخذًا بعين الاعتبار الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

4. تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة

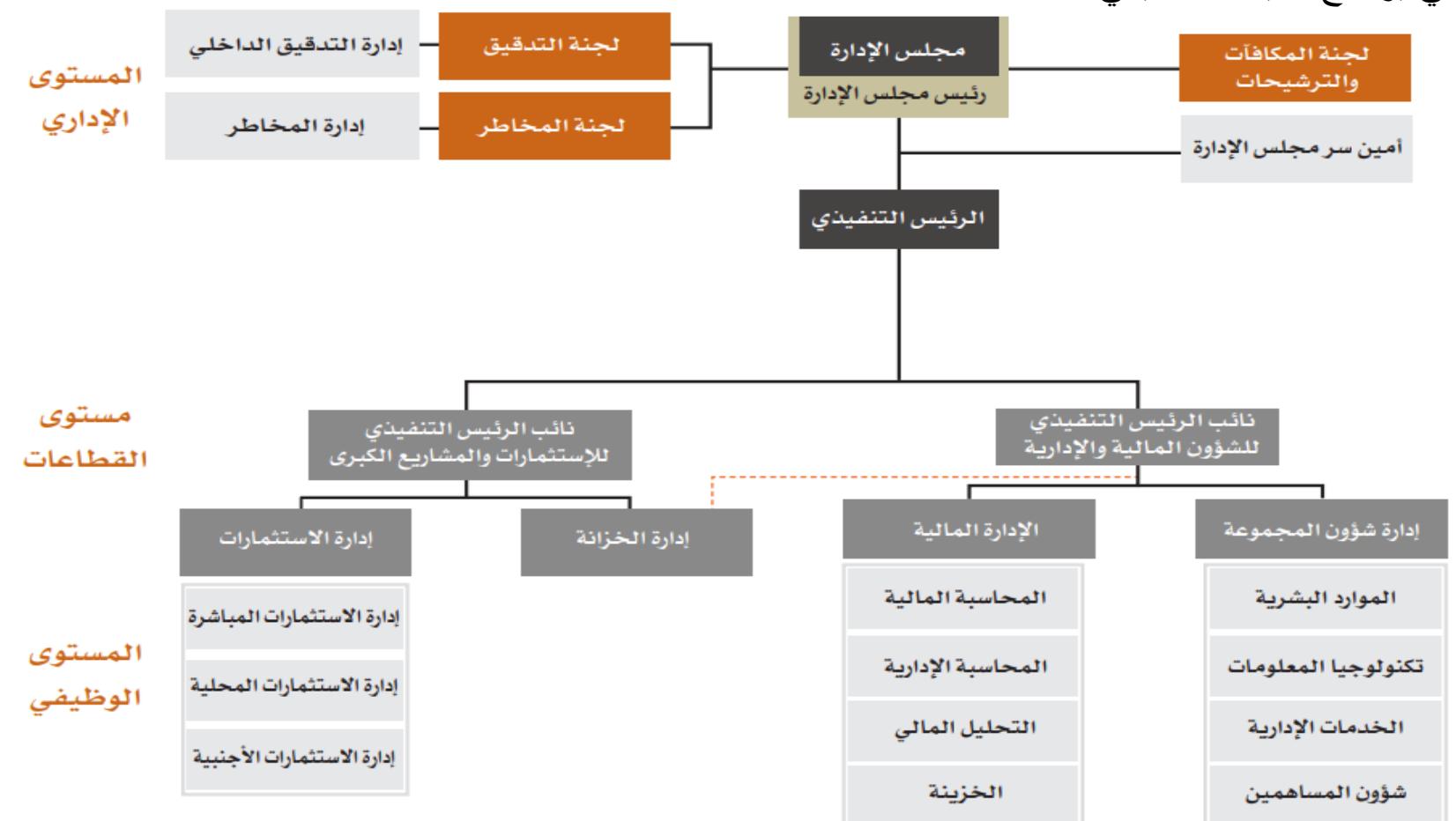
تهدف قواعد الحكومة من خلال تطبيق المبادئ التي تتضمنها إلى تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف من المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

5. الحد من مفهوم تعارض المصالح

تحفز قواعد الحكومة على إتباع سلوك منهجي في التعامل مع الأطراف ذات علاقة بين جميع الفئات المختلفة في الشركة وذلك سواء من داخلها أو خارجها، وكذلك تتجنب كافة الممارسات غير السليمة التي قد تؤدي إلى تعارض في المصالح وتعریض الشركة لمشاكل مالية.

التنظيم الإداري السليم

يتميز النظام الأساسي للشركة بجودة الإعداد والمحتوى، حيث يتم تحديث النظام الأساسي في حال الضرورة حتى يعكس أي قرارات أو تعديلات ذات الصلة تصدر عن مجلس إدارة الشركة أو أية جهات رقابية تخضع لها الشركة. وقد قامت الشركة بتطبيق أطر الحكومة لضمان فاعلية مجلس الإدارة وتأهيل أعضاءه ل القيام بمسؤولياتهم تجاه تحقيق الأهداف الرئيسية فضلاً عن التشجيع على تطوير الأداء وتسهيل مساهماتهم الإيجابية، وقام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان المنبثقة عن المجلس ل القيام بعض المهام والمسؤوليات على ان يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أعمالها، بحيث تقوم كل لجنة برفع تقاريرها وتوصيتها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة وذلك من باب المسؤولية والشفافية، الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي:



مجلس إدارة الشركة

يمثل مجلس الإدارة الركيزة الأكثـر أهمية في حوكمة الشركات ومن المتوقع من أعضاء مجلس الإدارة بحكم أنهم امناء عن المساهمين ضمان إدارة الشركة على نحو عادل وشفاف ووفقاً للقواعد واللوائح المعتمدة. علاوة على ذلك، يقوم مجلس الإدارة بتشكيل مختلف اللجان وذلك بغرض التركيز على الأمور ذات الصلة بالحوكمة. بالإضافة إلى أن تشكيل لجان مختلفة تقوم بتقديم الإرشادات والتوجيهات والإشراف اللازم على شئون الشركة سيساعد على تعزيز إجراءات الحوكمة وأداء الشركة التشغيلي الأمر الذي يقود إلى تعظيم قيمة الشركة وحقوق المساهمين وكذلك ايجاد رقابة وإشراف أفضل . حيث يقوم مجلس إدارة الشركة بدور فعال في عملية الإشراف والرقابة بالشركة.

بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة ومعاير تشكيل مجلس الإدارة

يتمتع مجلس إدارة الشركة بهيكل يتاسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة، وكذلك المهام والمسؤوليات المنوطة بها، كما يتميز تشكيل مجلس الإدارة بالتنوع في الخبرة العلمية والمهنية والمهارات المتخصصة، ويتمتع الأعضاء بمعرفة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة، فضلاً عن توافر الفهم والدرأية الكاملة لأنشطة الشركة، وكافة المخاطر التي قد تتعرض لها.

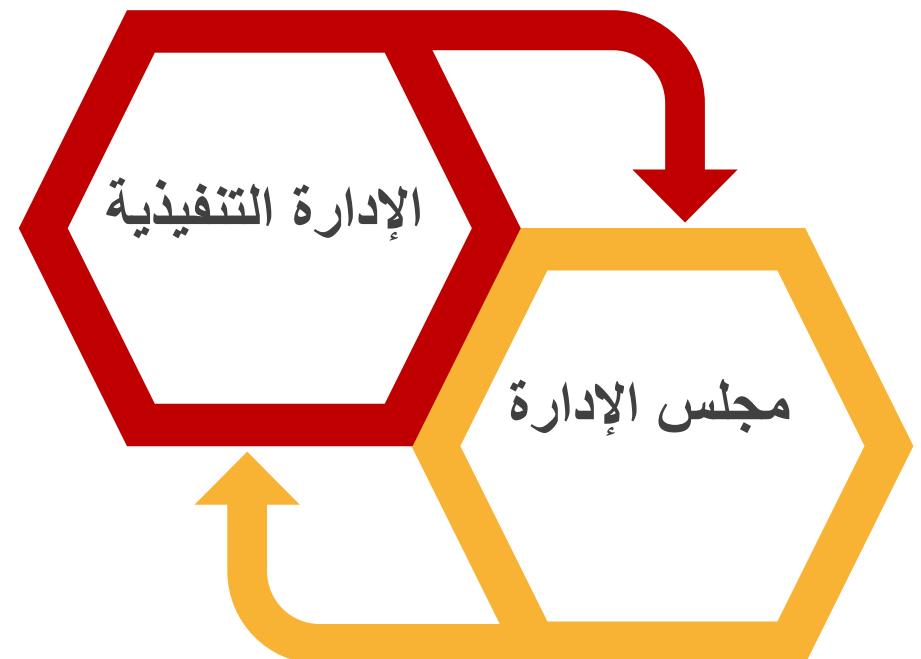
الحد الأدنى من المعايير والمؤهلات لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة:

- أن يكون العضو ممتلكاً بالأهليـة لشغل هذا المنصب.
 - لا يكون قد سبق الحكم عليه في جنـية بعقوبة مقيـدة للحرـية أو في جـريمة إفلاس بالتقـصـير، أو التـدليس، أو الأمـانـة، أو بـعقوـبة مـقيـدة للحرـية، بسبب مخالفـته لأـحكـام هـذا القـانـون ما لم يكن قد ردـ إليه اعتـبارـه.
 - فيما عدا أـعـضـاء مجلس الإـدارـة المستـقلـين، يجب أن يكونـ مـالـكاً بـصـفةـ شـخـصـيةـ أو يـكونـ الشـخـصـ الـذـي يـمـثـلـ مـالـكاً لـعـدـدـ مـنـ أـسـهـمـ الشـرـكـةـ.
- يتكون مجلس إدارة الشركة من عدد (9) أعضاء من ضمنهم عضويـن مستـقلـين، إن أـعـضـاء مجلس الإـدارـة مؤـهـلـينـ ويـتـمـتـعونـ بـالـخـبـراتـ الـلاـزـمـةـ لأـداءـ المـهـامـ وـالـمـسـؤـلـيـاتـ المـوـكـلةـ إـلـيـهـمـ، حيث تم الأخـذـ في الـاعـتـبارـ عندـ تـشـكـيلـ الـمـجـلسـ تـنوـعـ الـخـبـراتـ الـمـهـنيـةـ وـالـعـمـلـيـةـ بـالـإـضـافـةـ إـلـيـ المـهـارـاتـ الـفـنـيـةـ الـتـيـ تـمـكـنـ الـأـعـضـاءـ مـنـ الـقـيـامـ بـمـهـامـهـمـ.

التحديد السليم لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لدى مجلس الإدارة فصل واضح في الاختصاصات فيما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بما يضمن الاستقلالية الكاملة، حتى يتسمى لمجلس الإدارة الاضطلاع بمسؤولياته بصورة فعالة. وقد التزمت الشركة بتحديد مهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل واضح في السياسات واللوائح المعتمدة بما يعكس التوازن في الصلاحيات والسلطات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتظل المسؤولية النهائية على عاتق المجلس حتى وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أفراداً آخرين للقيام ببعض أعماله.

ثانياً : باستثناء الصلاحيات المالية التي يحتفظ بها المجلس لنفسه، يكون الرئيس التنفيذي أو من يفوضه هو الشخص المسؤول عن إدارة النواحي المالية والإدارية للشركة في إطار الهيكل العام للوائح الصادرة من قبل المجلس.



صلاحيات مجلس الإدارة

أولاً : يكون لمجلس الإدارة صلاحيات غير محددة (إلا فيما نص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرارات الجمعية العامة) لإدارة عمليات واستثمارات الشركة، وبصفة أكثر تحديداً فإن المجلس الحق في أن يبقى لنفسه الخيار لممارسة الأمور المالية والقرارات المتعلقة بها.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

لمجلس الإدارة أوسع السلطات الإدارية بالشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرارات الجمعية العامة. فيما يلي بعض مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- متابعة الامتثال والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية.
- تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء التشغيلي للشركة بشكل شامل.
- وضع سياسية لتوزيع الأرباح وبما يحقق مصلحة المساهمين.
- الإفصاح والإعلان عن سير عمل الشركة والتطورات التي حدثت والتطورات المستقبلية.
- اعتماد الميزانيات التقديرية للشركة.
- إعداد التقرير السنوي عن نشاط الشركة.
- الرقابة على النفقات الرأسمالية وشراء وتملك الموجودات للشركة وكيفية التصرف بها.
- التأكيد من عرض النتائج المالية بإنصاف ووفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة بها.
- القيام بالمهام الأخرى المنوطة بها مجلس الإدارة وفقاً لما هو وارد بالنظام الأساسي للشركة اللوائح والقوانين الأخرى المعتمدة بها.
- صياغة واعتماد الاستراتيجية الشاملة للشركة.
- وضع نظام حوكمة خاص بالشركة والإشراف عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديلها عند الحاجة.
- تشكيل اللجان المختصة والتي تتبع لمجلس الإدارة مع تحديد أعضائها ومهامها ومدتها وكيفية الرقابة عليها.
- وضع الهياكل التنظيمية وتحديد قنوات رفع المعلومات التي تكفل قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه بصورة مستقلة عن الإدارة وتطبيق الإجراءات ذات الصلة.
- التأكيد وبصفة دورية من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر المعتمول بها في الشركة (سلامة الانظمة المالية والمحاسبية الانظمة لقياس نظم ادارة المخاطر).
- اعتماد السياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم العلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك للحد من تعارض المصالح.
- ترسیخ وإرساء سياسية التواصل مع المساهمين وذلك لإطلاعهم على انشطة الشركة والتطورات الحاصلة والتأكد من تقديم تقارير دقيقة وكافية إلى مساهمي الشركة وغيرهم من أصحاب المصالح والهيئات الرقابية عن الأداء المالي للشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.

مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

ان مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة واضحة ومنفصلة بشكل تام. إن رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤول عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب، وتتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- التنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة لتشكيل ومتابعة أعمال اللجان التابعة للمجلس والتأكد من فاعلية وأداء المجلس وكافة أعضائه.
- مراجعة واعتماد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة العادية وغير العادية.
- الدعوة لعقد الاجتماعات بعد التأكد من اكتمال النصاب لتمكين المجلس من الاجتماع وأداء مهامه بأفضل وجه.
- إدارة اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية.
- التأكيد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة في الوقت المناسب فيما يتعلق بالموضوعات التي ستتم مناقشتها خلال اجتماعات المجلس.
- التأكيد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي التوقيت المناسب.
- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شئون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة.
- متابعة نوعية وحجم المعلومات والتقارير التي يتم رفعها من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.
- متابعة أداء الإدارة التنفيذية وتنفيذ المهام والقرارات والتوصيات والمتطلبات الصادرة عن المجلس.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحديد رسالة ورؤى وإستراتيجية الشركة واعتمادها وعميمها على الإدارة التنفيذية لتطبيقها بشكل فعال في جميع الإدارات والأقسام والتأكد من الالتزام بمضمونها والعمل بموجبه.
- العمل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للتأكد من الالتزام والتقييد بالمبادئ والمعايير الأخلاقية المعتمدة في جميع أنشطة وعمليات الشركة.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتعزيز وتطوير أعمال وأنشطة الشركة والسعى لحفظها والارتقاء بمكانتها.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتعزيز أثر المسؤولية الاجتماعية.
- ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- خلق ثقافة تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين أعضاء المجلس.

تحديد مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية:

يتم إدارة الشئون اليومية للشركة من قبل الإدارة التنفيذية، برئاسة الرئيس التنفيذي والذي يعاونه نائبين للرئيس التنفيذي وفريق من المدراء وغيرهم من موظفي الشركة. وفيما يلي بيان المسؤوليات الرئيسية للرئيس التنفيذي.

- تنفيذ استراتيجية ورؤية الشركة حتى يتم مواجهة التحديات بنجاح وزيادة الأرباح.
- خلق ثقافة ومنظومة قيم يمكن الموظفين اتباعها والحفاظ عليها.
- تحليل فرص نمو وتطوير الشركة وتطوير الاستراتيجيات المناسبة والدخول في شراكات وتحالفات (بعد موافقة مجلس الإدارة) يمكن من خلالها إعطاء ميزة تنافسية للشركة.
- تقديم التوصيات اللازمة إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى مجلس الإدارة والتي تتعلق بعمليات التملك والتوسعة وعروض الخدمات الجديدة الخ.
- التخطيط والإشراف والمتابعة على أنشطة الشركة والقيام بدور رئيسي في تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين.
- اتخاذ القرار التنفيذي بالشركة وتوجيه جميع رؤساء الإدارات لتحقيق الأداء الأمثل لتحقيق أهداف الشركة.
- إقامة علاقات فعالة وإيجابية مع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والعملاء وال媧وردين والحفاظ على هذه العلاقات وغير ذلك من الارتباطات الحكومية وارتباطات الأعمال.
- تقييم فرص الأعمال التي تعود بمزيد من الفوائد على الشركة.
- ضمان الالتزام القانوني والتنظيمي مع الالتزام بسياسات ومعايير الشركة.
- التأكد من تطبيق ممارسات وسياسات نظم إدارة المخاطر الملائمة.

الجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقديم توصيات بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة الانتخاب في الجمعية العامة، هذا بالإضافة إلى عمل التقييم السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. كما تتولى اللجنة مسؤولية تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمصفوفة مؤشرات الأداء الخاصة بالشركة.

لجنة المخاطر

تهدف إلى تحسين الإشراف الفعال للمجلس على المعاملات الهامة بالشركة. تتولى اللجنة المهام المتعلقة بكافة نواحي إدارة المخاطر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق ومخاطر الالتزام والمخاطر التشغيلية.

لجنة التدقيق

تتولى مسؤوليتها لمساعدة مجلس الإدارة في أداء التزاماته فيما يتعلق بالإشراف على جودة وسلامة الممارسات المحاسبية والتدقيق والرقابة الداخلية والتقارير المالية والإطار العام للحكومة الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى علاقة الشركة مع المدققين الخارجيين.

نظم ادارة المخاطر والرقابة الداخلية بالشركة

لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع أنشطة الشركة، وتراعي الشركة في الهيكل التنظيمي مبادئ الرقابة الداخلية لعملية الرقابة المزدوجة "Four Eyes Principle" والمتمثلة في التالي:



- التحديد السليم للسلطات والمسؤوليات

- الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح.

- الفحص والرقابة المزدوجة.

- التوقيع المزدوج

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

لتوفير ضماناً معقولاً من العمليات الفعالة والمناسبة وبما يشمل مختلف ضوابط الرقابة بما في ذلك الضوابط المالية وضوابط العمليات والقوانين والأنظمة ذات العلاقة قامت الشركة بإقرار نظام رقابة داخلي ضمن إطار وسياسات محددة تترجم إلى خطوات إجرائية في عمليات الشركة المختلفة، ويقوم مجلس الإدارة بالمراجعة المنتظمة لتلك الأطر والسياسات من خلال لجانه الرئيسية حيث تتم مراجعة فعالية الضوابط من وقت لآخر في إطار دوائر العمل المختصة بالشركة عن طريق التدقيق الداخلي والمراجعة المنتظمة على أعمال وأنشطة الإدارات المختلفة بالشركة.

وظيفة التدقيق الداخلي:

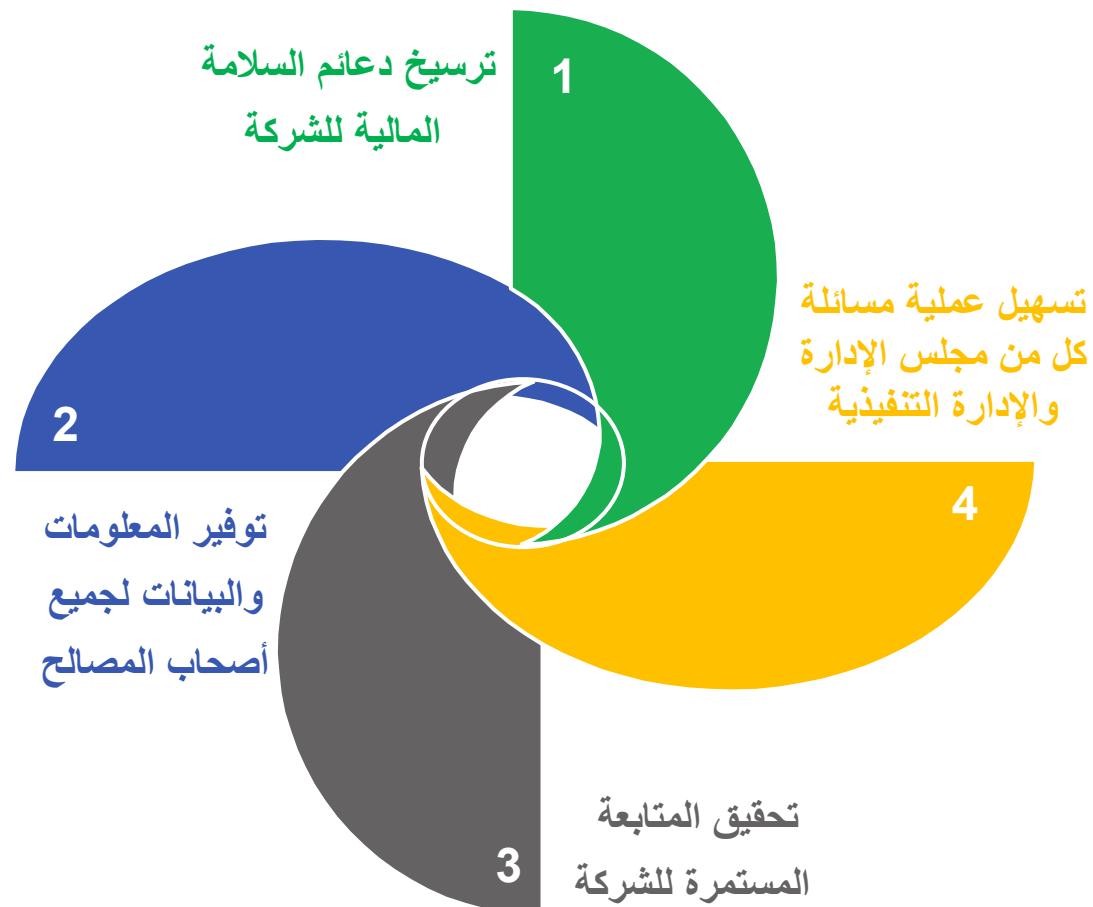
يكفل الهيكل التنظيمي للشركة تشكيل وظيفة مستقلة فنياً تختص بأعمال التدقيق الداخلي، والتي تم توكيل مهامها لجهة خارجية، وتتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتمحور دور وظيفة التدقيق الداخلي بشكل رئيسي في الرقابة على فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية بالشركة وسلامة ونزاهة البيانات المالية والعمليات الإدارية ذات العلاقة وكذلك مقارنة مدى تطور عوامل المخاطر بالشركة والأنظمة المعتمدة للوقوف على مدى كفاءة الأعمال اليومية ومواجهة التغيرات غير المتوقعة بالسوق.

إدارة المخاطر:

لضمان تحديد واكتشاف وإدارة المخاطر داخل الشركة بشكل مناسب، قام مجلس الإدارة بتحديد نطاق عمل لجنة المخاطر ليشمل إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات وأنها تتناسب مع حجم وطبيعة عمل الشركة كما تعمل اللجنة على ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وذلك لمساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقدير مستوى المخاطر المقبول في الشركة والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

إن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب والشفافية يعدان من أهم ركائز وقواعد الحكومة الرشيدة والتي تتيح للمساهمين ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل، حيث أنها تعمل على تحقيق التالي:



تدرك الشركة جيداً أهمية الشفافية والإفصاح لكونها أحد السمات الأساسية لأساليب متابعة أنشطة الشركة وتقييم أدائها، وتدرك أهمية الإفصاح بشفافية عن جميع المعلومات الجوهرية التي تتعلق بأوضاعها وأنشطتها ودقة وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وأن تكون منسقة مع المعايير المطبقة من قبل الجهات الرقابية في هذا الشأن.

وتعزز الشركة مبدأ الإفصاح والشفافية في كافة ما يتعلق بها من تعاملات وسجلات وحسابات وعمليات ونظرًا لكون الشركة شركة مساهمة عامة، فإن الكشف عن المعلومات الرئيسية الحساسة العامة يعد أمراً غير مسموح به لكن يتم إتباع سياسة عادلة ونزيفة تتوافق مع النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات ومنوط بمجلس إدارة الشركة ضمان تقديم كافة الإفصاحات وفقاً لما هو مطلوب من قبل الجهات الرقابية والمساهمين بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية السنوية في الوقت المحدد مع الامتثال بكافة المعايير ذات الصلة.

حماية واحترام حقوق المساهمين

يكفل إطار الحكومة بالشركة قيام المساهمين بممارسة حقوقهم الأساسية بقدر كبير من العدالة والمساواة، وهو ما ورد بالنظام الأساسي للشركة ، حيث ان النظام الأساسي للشركة يتضمن بشكل واضح الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

خصوصية وأمن البيانات

تلزم الشركة بتوفير أقصى درجات الحماية لبياناتها وذلك كما يلي:

سياسة حماية البيانات: يضمن هذا الأمر التعامل الآمن والحفاظ الصارم على المعلومات الحساسة للمحافظة على الثقة والامتثال للتشريعات القانونية.



تثقيف الموظفين: الموظفون يتلقون تعليماً مستمراً حول تهديدات الأمان عبر البريد الإلكتروني، ما يمكّنهم من التعرف على المخاطر المحتملة والاستجابة لها بفاعلية.



إدارة التصحيحات: تحرص الشركة على تحديث جميع الأجهزة والخوادم بانتظام للحد من الثغرات وتعزيز الأمان.



التحكم في الوصول: الأولوية للأمان من خلال تقييد الوصول إلى البيانات الحرجية باستخدام حلول إدارة الوصول المتميزة.



استراتيجية النسخ الاحتياطي: يتم إجراء نسخ احتياطية دورية مشفرة دون اتصال بالإنترنت لضمان سلامة بياناتنا وتوفيرها.

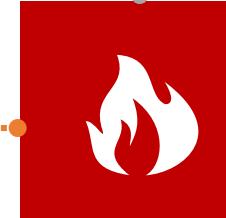
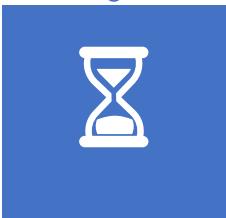


الوقاية من تسرب البيانات: للحد من خطر تسرب البيانات، تعتمد الشركة نظام سحابي آمن للشبكة الداخلية للشركة ولا يوجد أي اتصال خارجي يمكن من الدخول للشبكة الداخلية، كما أنه لدى الشركة جدار حماية فعال وبرامج مخصصة لحماية من الهجمات أو التهديدات المحتملة.



تعمل الشركة بصورة مستمرة على تنفيذ سياسة فعالة لحفظ البيئة من خلال إدارة أعمالها وذلك بما يتناسب مع المعايير البيئية ذات الصلة في إطار الاستدامة المختلفة والتي تهدف إلى احترام البيئة والاستخدام الأمثل للموارد



-  01 **إدارة الطاقة وتحسين الكفاءة**
من خلال التركيز على كفاءة الطاقة، واستراتيجيات التخفيض، وتبني الحلول المبتكرة، تساهم الشركة بنشاط في تحقيق مستقبل أكثر استدامة.
-  02 **إدارة المياه والحفاظ عليها**
لتلتزم الشركة بتنفيذ أفضل الممارسات لحفظ المياه في جميع عملياتها ومن خلال اعتماد التقنيات ودمج التقنيات المبتكرة التي تهدف إلى تقليل استخدام الشركة للمياه من أجل المساهمة في مستقبل أكثر مرونة ووفرة مائية تلبي احتياجات المجتمع بشكل ملائم.
-  03 **إدارة النفايات**
يمثل استخدام الورق جزء كبير من العمليات اليومية للشركات، حيث تهدف الشركة إلى تقليل استهلاكها من خلال استخدام ورق الشركة فقط للأغراض التجارية وإعادة تدوير الورق المهمل بدلاً من التخلص منه متى أمكن بالإضافة إلى التخلص من مستلزمات الورق المكتوبة بشكل منفصل في صناديق إعادة التدوير المنفصلة والمخصصة لذلك.

الطاقة والمياه:

تعمل الشركة على تحسين كفاءة الطاقة عبر جميع مستويات الشركة التي تعتمد على استخدام الطاقة، بما في ذلك تقليل استهلاك الطاقة الإجمالي وتعزيز استخدام وسائل الطاقة المتوفرة، كما تعمل الشركة على تحسين فعالية استخدام المياه المستخدم في الشركة في العمليات المختلفة من الاستخدام الآدمي أو العمليات التي قد تتضمن الصيانة وذلك بهدف تقليل الهدر وتعزيز التوفير. توضح الجداول أدناه الاستخدام الرشيد في استهلاك كلاً من الطاقة والمياه على حسب البيانات المتوفرة والمبالغ المدفوعة لقاء الاستهلاك من الطاقة والمياه.

استهلاك الطاقة

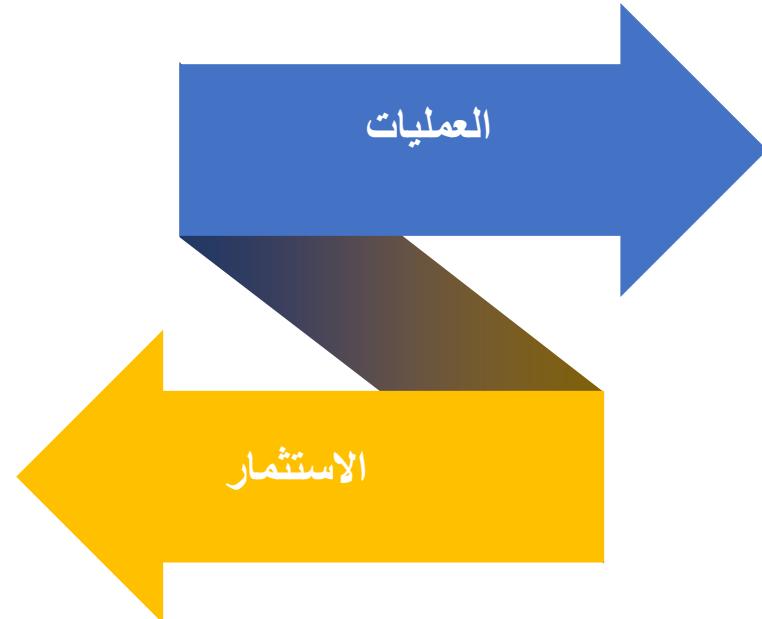
2023/2024	2022/2023	2021/2022	وفقاً للبيانات المتوفرة ووفقاً لآلية المحاسبة على استهلاك الشركة من قبل السلطات المختصة ووفقاً للبيانات المتاحة
890	1,009	1,064	استهلاك الطاقة - دينار كويتي
178,000	201,784	212,885	استهلاك الطاقة - كيلو وات

استهلاك المياه

2023/2024	2022/2023	2021/2022	وفقاً للبيانات المتوفرة ووفقاً لآلية المحاسبة على استهلاك الشركة من قبل السلطات المختصة ووفقاً للبيانات المتاحة
1,302	1,740	1,836	استهلاك المياه - دينار كويتي
1,041,900	1,391,927	1,468,506	استهلاك المياه - جالون

وفقاً لطبيعة عمليات الشركة فإنه لا يوجد معدات أو آلات قد تتطلب معدلات عالية من استهلاك الطاقة.

يتضمن نهج الشركة النظر بعين الاعتبار للاعتبارات البيئية عند اتخاذ قرارات الاستثمار وكذلك عمليات إدارة المخاطر من أجل مواءمة قرارات الاستثمار مع المبادئ المستدامة لتحقيق نتائج أفضل وتجنب الاستثمار في الشركات ذات السجلات البيئية أو الاجتماعية السيئة.



يتضمن نهج الشركة البحث عن طرق للحد من التأثير المباشر لعملياتها، من خال تقليل استهلاك الطاقة والمياه، وتدوير النفايات.

كما يتم القيام بذلك من خلال توفير مساحات مناسبة للموظفين وأدوات مكتبية أكثر استدامة، واعتماد الحلول التقنية، وتعزيز المشتريات الصديقة للبيئة، وزيادة الوعي البيئي بين الموظفين.

لتحقيق الاستدامة البيئية الفعالة:

حيث إنه وفقاً لطبيعة عمليات الشركة (شركة قابضة) لا تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمياه في أي من عملياتها التشغيلية، لذا تقوم الشركة بالعمل على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تفعيل الاستدامة والتي قد تكون إجراءات دورية، ولكن لها تأثير كبير مثل:

• إطفاء الأضواء غير الضرورية.

• تعزيز الممارسات المستدامة في كيفية استخدام الموظفين للطاقة والمياه.

• الصيانة الدورية للتأكد من كفاءة عمليات الطاقة والمياه وعدم وجود أي هدر أو استخدام غير مسؤول.

تعزيز وترسيخ ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية

ان تعزيز ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية داخل الشركة يعد أحد الركائز الأساسية لتنفيذ أعمال الشركة المستدامة، لذا فإن الشركة تولي اهتمام بضرورة التحقق من التزام كافة الموظفين بالشركة سواء أعضاء مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية، أو الموظفين الآخرين بالشركة واللوائح الداخلية للشركة والسياسات والمتطلبات القانونية والرقابية من خلال اعتماد مدونة قواعد السلوك المهني بهدف تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين.

تقوم الشركة بمراجعة وتحديث مدونة قواعد السلوك المهني المعتمدة بشكل دوري للتحقق من اشتتمالها على جميع معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية بالإضافة إلى التأكيد من تماشيها مع جميع المتطلبات. حيث تتناول مدونة قواعد السلوك المهني عدداً من الجوانب، مثل:



الموظفين

لدى الشركة موظفين يتمتعون بخبرات ومواهب مختلفة وفقاً للأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم، كما يعد موظفي الشركة من الأسباب الرئيسية للالتزام بالمسؤولية. وبالتالي تقوم الشركة بإعطاء الأولوية لرفاهية الموظفين من خلال التدريب الشامل والمبادرات الصحية وممارسات العمل العادلة وتشجيع ثقافة الشمولية حيث يتم تقدير كل مقتراح. ومن خلال الدعوة إلى التنوع وتكافؤ الفرص تسعى الشركة إلى التركيز أيضاً على كل ما يلي:

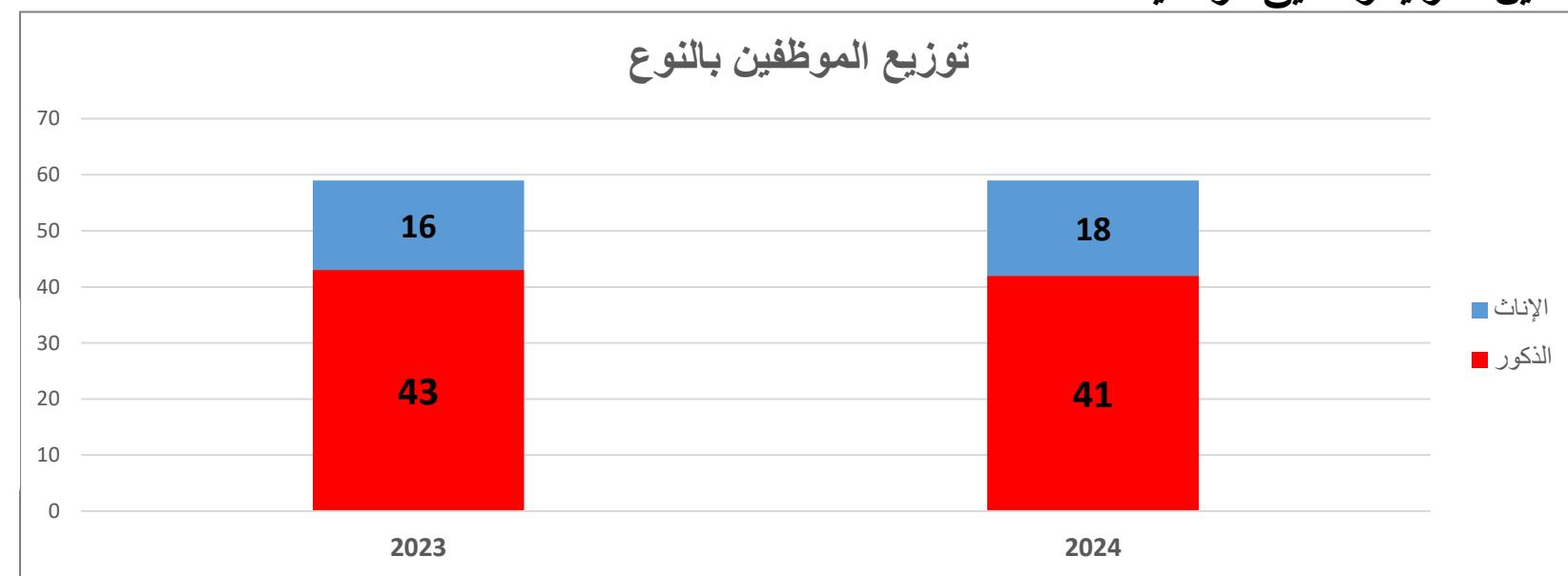
- المساواة بين الجنسين
- التدريب والتطوير
- تأمين المزايا وتحقيق الرفاهية

31%

يمثل الإناث ما يقارب 31% من إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2024.

69%

يمثل الذكور ما يقارب 69% من إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2024.

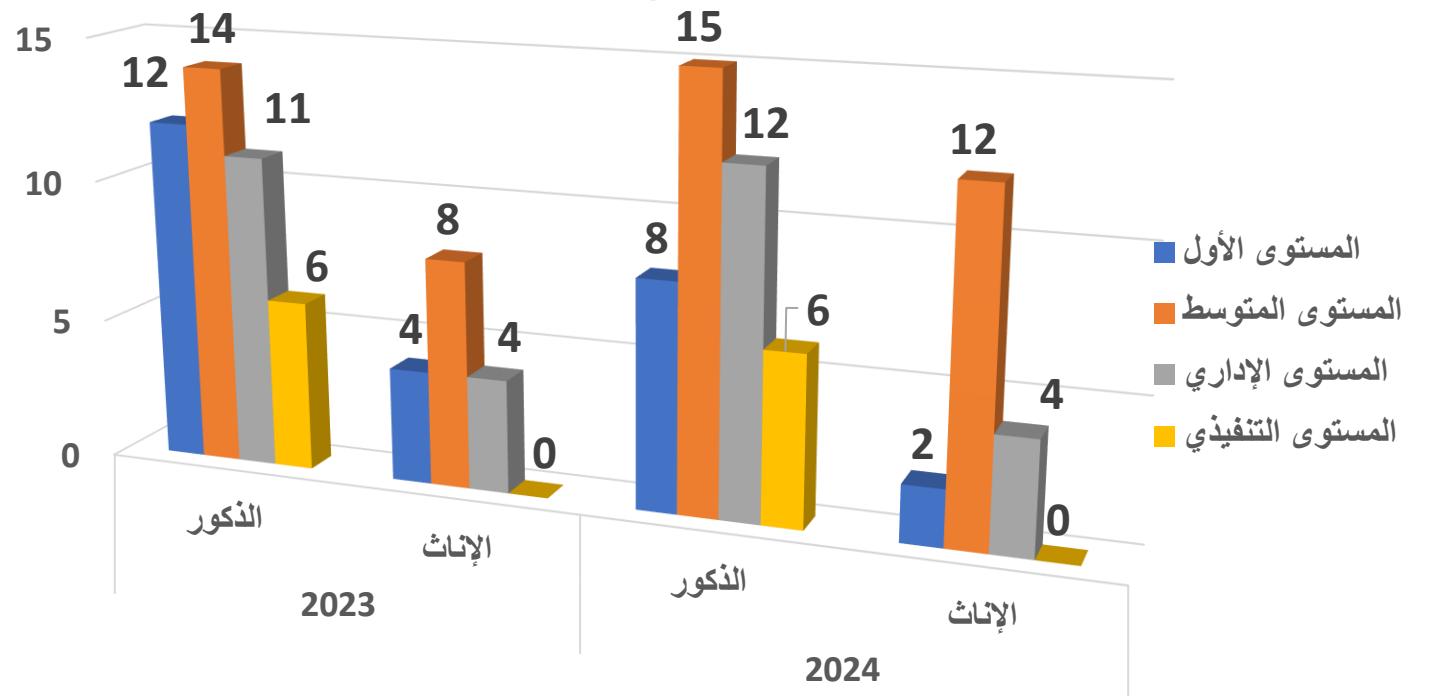


بلغ عدد موظفي الشركة 59 موظف كما في 31 ديسمبر 2024 حيث يتتنوع بين كلاً من الذكور والإإناث ووفقاً لأعمار مختلفة - إن جميع الموظفين لدى الشركة يعملون بنظام **الدوام الكامل** والذي يتضمن الراتب الأساسي والمزايا والحوافز المختلفة التي تمنحها الشركة وفقاً لنظامها ووفقاً لقانون العمل الكويتي.

الموظفين

بالإضافة إلى التنوع في النوع، فإن الطاقة العاملة لدى الشركة أيضاً تتتنوع وفقاً لنوع الجنسية والسن والمركز الوظيفي، والذي يتم إيضاحه كما يلي:

- ❖ تعكس التركيبة الديموغرافية لموظفي الشركة ثقافة التنوع وتكافؤ الفرص حيث قامت الشركة بتعيين موظفين من **15 جنسية** مختلفة والتي تعكس تنوع المجتمع وتعزز ثقافة استيعابية يشعر فيها الجميع بالتقدير والاحترام.
- ❖ وجود تنوع في المستويات الوظيفية المختلفة حيث توفر الشركة فرصاً متنوعة ومتقاربة سواء على أساس النوع أو على أساس الجنسية.



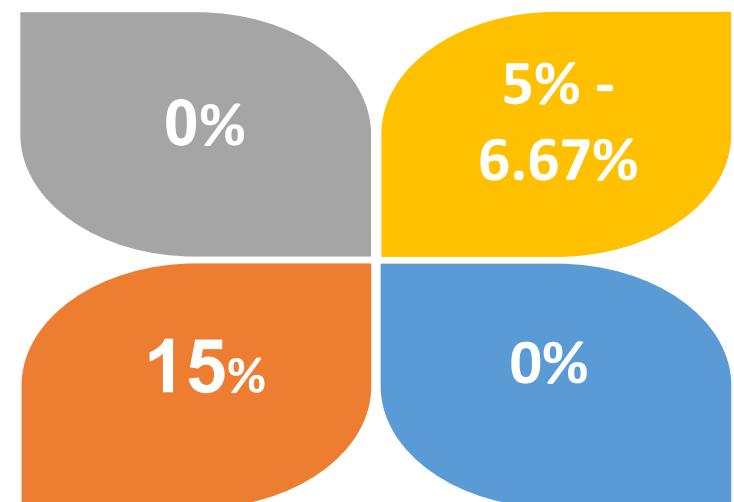
الموظفين

لدى الشركة سياسة للموارد البشرية والتي تتضمن استقطاب والاحتفاظ بالكفاءات لدى الشركة وتطوير الأداء بناءً على المعايير المرتبطة بكل مستوى وظيفي. فيما يلي معدل الموظفين وفقاً للأعمار:

الذكور	عدد الموظفين	أقل من 30 عام	ما بين 30-50 عام	أكثر من 50 عام
2024	41	1	22	18
2023	43	0	22	21
الإناث	عدد الموظفين	أقل من 30 عام	ما بين 30-50 عام	أكثر من 50 عام
2024	18	0	15	3
2023	16	0	13	3

بلغ معدل غياب الموظفين بدون عذر %0 على مدار العامين.

بلغت نسبة العمالة الوطنية %15 كما في 31 ديسمبر 2024.



بلغ معدل دوران الموظفين من %5 : %6.67 على مدار العامين.

لم تلتقي الشركة أي شكوى من الموظفين على مدار العامين. كما لم يتم الإبلاغ عن أي حالات وقوع حادث للموظفين بمقر الشركة.

التدريب

إن إجراءات التدريب والتطوير أنشطة منظمة ومصممة لضمان أن يكون لدى الموظفين المعرفة والمهارات الازمة لأداء أدوارهم الوظيفية بشكل فعال، كما يمكن توسيع نطاق تلك الإجراءات للمساهمة في تطوير الموظف لتعيينه في منصب آخر ضمن الشركة أو لمساعدته على التأقلم مع نظام تكنولوجي جديد، أو العمليات والهيكل الجديدة للشركة.

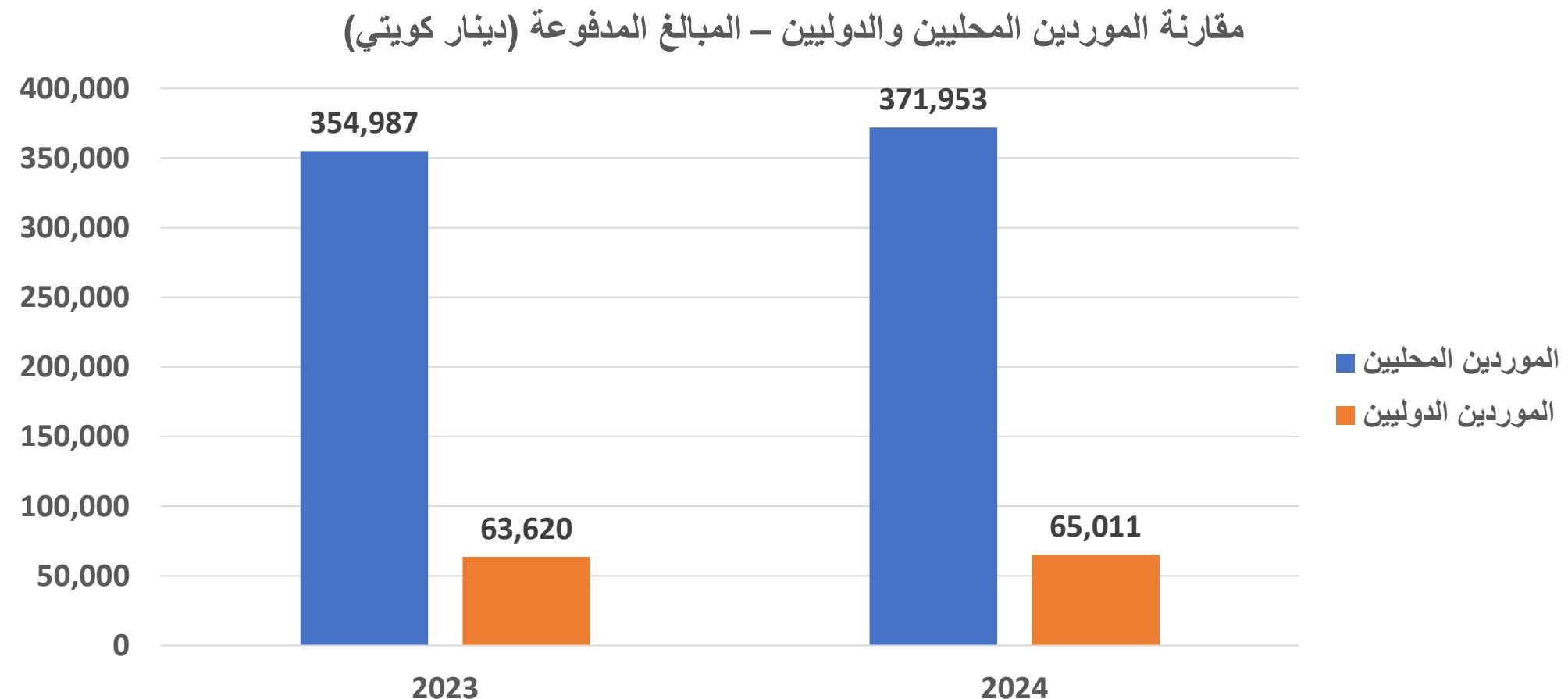


إجمالي الساعات التدريبية
المقدمة للإناث خلال العام
2023/2024 بلغت:
8 ساعات تدريبية.

إجمالي الساعات التدريبية
المقدمة للذكور خلال العام
2023/2024 بلغت:
348 ساعة تدريبية.

المشاركة المجتمعية

يعد تنفيذ ممارسات الشراء التي تدعم الموردين المحليين وسيلة فعالة للمساهمة في المجتمع المحلي، تلتزم الشركة بدعم الاقتصاد الوطني من خلال الحصول على النسبة الأكبر من احتياجات الشركة من الموردين المحليين. يعكس هذا في مبالغ المشتريات المحلية والدولية، والتي تظهر تفاني الشركة في دعم المجتمع المحلي.



المشاركة المجتمعية

يتمثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الالتزام المستمر من قبل الشركة بالتصريف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بوجه عام وللعاملين بالشركة بوجه خاص، وذلك من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع ككل، والمساهمة في تخفيض مستويات البطالة في المجتمع، والاستغلال الأمثل لموارده المتاحة.

في إطار قيام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية في خدمة الوطن قامت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بإنشاء "مبرة" تقوم بالأنشطة الخيرية الوطنية أطلقت عليها مسمى "مبرة مجموعة الصناعات الوطنية"، وقد أولاها إدارة المجموعة ثقته الكبيرة وقام بتقديم الدعم المعنوي والمادي الكبير لها فخصص لها مقرًا مستقلًا ، الأمر الذي وفر عنصر الاستقرار في عمل المبرة ودعم إنتاجيتها.
إن من أهم إنجازات ومشاريع عمل المبرة خلال العام 2024 على سبيل المثال لا الحصر يتلخص كما يلي:

الإنجاز	الإنجاز
<ul style="list-style-type: none"> • مشروع مبرة الصناعات الوطنية لدعم تعليم الطلبة الأيتام. • مشروع دعم كفالة الطلبة الجامعيين. • مشروع مبرة الصناعات الوطنية لدعم تعليم الطلبة ضعاف الدخل. • مشروع كفالة ايتام. • مشروع رعاية طلاب العلم. 	<ul style="list-style-type: none"> • مبادرة تعليم طلبة غزة وفلسطين. • عيادة مبرة مجموعة الصناعات الوطنية المتنقلة لعلاج العيون في سوريا . • برنامج علمي ضمن (مشروع بناء) لرعاية طلبة العلم . • برنامج اتعلم لحياة كريمة. • برنامج الحساب الذهني. • أكاديمية سبيلي لتيسير العلوم الإسلامية باللغتين الإيطالية والألمانية.

